الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5997.07
بتغير قدره
+14.28
0.23%

هيئة أسواق المال تقر إعادة إدراج سهم «أعيان للإجارة»

أفادت هيئة أسواق المال بأن مجلس مفوضي الهيئة قرر في اجتماعه المنعقد يوم 3 أكتوبر الجاري اعتماد قرار لجنة الشكاوى والتظلمات بإعادة إدراج سهم شركة أعيان للإجارة والاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية، على أن تتخذ الشركة المعنية كل ما يلزم من إجراءات لاستئناف تداول أسهمها لدى السوق وفقا للإجراءات المتبعة بهذا الخصوص، وعليه يرجى اتخاذ ما يلزم نحو تنفيذ قرار مجلس المفوضين على النحو المشار اليه اعلاه.

ضعف الثقة وتراجع سمعته بين نظرائه في المنطقة وتراجع حجم السيولة أبرز أسباب الانسحاب

ما مصير مساهمي الشركات المنسحبة من البورصة.. وأين ستباع أسهمهم؟

تنامت ظاهرة انسحاب الشركات المدرجة من سوق الكويت للاوراق المالية خلال الآونة الاخيرة التي كان آخرها اعلان كل من شركة المجموعة العربية للتأمين (اريج) وبنك الخليج المتحد (خليج متحد) الانسحاب من البورصة في موعد اقصاه بداية العام المقبل، في حين لم تتحرك ادارة السوق للوقوف على ذلك الملف الهام لمعرفة الاسباب وراء ذلك وتقييمها ووضع آليات لمعالجتها وجعل السوق جاذبا للشركات المحلية والخليجية بشكل عام دون جعله طاردا لها كما هو الحال حاليا.

وفي ظل هذه الاجواء قال مسؤول في احدى الشركات المنسحبة لـ «الأنباء» فضل عدم الافصاح عن هويته، ان من مهام ادارة البورصة العمل على تسويق السوق، لاسيما في الخارج وتشجيع وجذب الشركات الرائدة والناجحة لادراج اسهمها في بورصة الكويت، والقيام بجولات تعريفية وترويجية، الا ان ذلك لم يكن مدرجا على جدول اعمال ادارة السوق طوال الفترة الماضية الامر الذي دعا العديد من الشركات الى التفكير في الانسحاب دون وضع آلية واضحة لاموال المساهمين الذين تساءلوا عبر «الأنباء» عن مصيرهم من عملية الانسحاب واين تباع اسهمهم؟

وتابع المسؤول قائلا: ان هناك العديد من العوامل التي دفعت الشركات الى الانسحاب من بورصة الكويت ومنها تراجع القيمة السوقية نتيجة سحب رؤوس اموال لا يستهان بها وايضا تراجع تصنيف السوق من جانب المؤسسات والبنوك الكبرى التي تهتم به كسوق رائد بين الاسواق الناشئة، فضلا عن ضعف الثقة بالسوق وتراجع سمعته بين نظرائه في المنطقة، واخيرا تراجع حجم السيولة في السوق، حيث كانت تستقطب الاسهم المنسحبة سيولة اضافية لمستثمرين سواء من الداخل او الخارج، مؤكدا على ان جميعها عوامل رئيسية ساعدت على توجه العديد من الشركات الى الانسحاب من السوق والتوجه نحو اسواق خليجية اخرى كسوق دبي الذي يتمتع بمزيد من الشفافية والافصاح وثقة العديد من المستثمرين الاجانب به فضلا عن حصوله على تصنيف ومراتب عالية خلال الفترة الاخيرة.

واضاف ان القطاع الخاص فقد الثقة في اي حديث عن التنمية والمشاريع حيث اصبحت مجرد توقعات تنشر عبر التقارير الاسبوعية ولم يظهر على ارض الواقع اي مؤشرات على المضي قدما في هذا الطريق سواء من البنوك او الشركات وبالتالي اصبحت فكرة انتقال السوق الكويتي ليكون من الاسواق الناشئة بعيدة المنال وذلك وفق ما ذكرته وكالات التقييم العالمية التي تفرض علي الاسواق الساعية الى ذلك، ان تتنوع بين البيئة الاقتصادية والاستقرار السياسي وحجم السيولة والمشتقات المالية والهيكلة التنظيمية وظروف الاقتصاد الكلي والتطور الاقتصادي وعمليات التداول والتسوية موضحا انه وبقياس تلك العوامل على السوق الكويتي يلاحظ انها بعيدة عن الواقع الحالي.

الجدير بالذكر ان شركة المجموعة العربية للتأمين (اريج) ذكرت على موقع البورصة الالكتروني انها ستنسحب في 8 نوفمبر المقبل بشكل نهائي فيما اعلن ايضا بنك الخليج المتحد عن انسحابه من السوق اعتبارا من 10 يناير 2013.

● محمود فاروق

9 شركات وساطة تسعى إلى تحديث أنظمتها التقنية قبل نهاية الشهر الجاري لتتواكب مع نظام التداول الجديد

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان 9 شركات وساطة من اصل 14 شركة تعمل في سوق الكويت للاوراق المالية بصدد تحديث انظمتها التقنية لتتواكب مع نظام التداول الجديد x_stream الذي بدأ العمل به منذ منتصف مايو الماضي.

وأوضحت المصادر ان هذه الشركات طلبت من الشركة التي تزودهم بنظام IDS اجراء نحو 25 تعديلا على الاصدار الذي تعمل به هذه الشركات في الوقت الحالي، مشيرة الى ان الشركة نجحت في اجراء هذه التعديلات، وأنها ستقوم بعمل بعض التجارب مع شركة او شركتين على الاكثر من شركات الوساطة التسع للتأكد من مدى جاهزية الاصدار الجديد قبل ان يتم تزويد باقي الشركات به.

ولفتت المصادر الى ان شركات الوساطة قد تبدأ العمل بالاصدار الجديد مع نهاية الشهر الجاري او مع بداية الشهر المقبل، وهو ما يتيح لهذه الشركات انجاز مهامها بشكل اكثر دقة وسرعة، فضلا عن تجنب كثير من الاشكاليات التي ظهرت خلال الفترة الماضية منذ اطلاق نظام التداول الجديد.

ونوهت الى ان تحديث التقنيات سيمكن الشركات ايضا من التعاطي مع استحقاقات المرحلة المقبلة والتي تعتزم ادارة السوق من خلالها تطبيق المرحلة الثانية من النظام الجديد، والخاصة بسوق المشتقات.

● شريف حمدي

القطاع حقق نمواً قدره 8٪ في 2011

اتحاد المصارف العربية: 9 مصارف كويتية ضمن أكبر 1000 مصرف في العالم

أظهر تقرير سنوي لاتحاد المصارف العربية ان القطاع المصرفي الكويتي حقق نموا بنسبة 8٪ خلال عام 2011 وان 9 مصارف كويتية ضمن لائحة أكبر ألف مصرف في العالم، متوقعا ان تصل نسبة النمو في دول الخليج لـ 2012 إلى 4,9٪.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي لرئيس اتحاد المصارف العربية عدنان يوسف في بيروت استعرض خلاله تفاصيل هذا التقرير، قائلا: «انه رغم كل ما جرى ويجري على الصعيد المالي العالمي فإن كفاءة وأداء القطاع المصرفي العربي هما في وضع جيد، حيث يحتفظ هذا القطاع بنسب ملاءة ممتازة، ونسب سيولة جيدة جدا، ولايزال يحقق نسب ربحية جيدة».

وأشار الى ان معظم القطاعات المصرفية العربية حققت نسب نمو جيدة جدا خلال العام الحالي والعام الماضي، حيث نما القطاع المصرفي في السعودية (فيما يتعلق بالموجودات) بنسبة 9,1٪، عام 2011، وفي سلطنة عمان بنسبة 17,6٪، وقطر بنسبة 21,5٪، والكويت بنسبة 8٪، والإمارات بنسبة 3,5٪، والمغرب بنسبة 10,2٪، والجزائر بنسبة 9,7٪، وموريتانيا بنسبة 18,9٪، ولبنان بنسبة 9٪، والأردن بنسبة 7,8٪، وفلسطين بنسبة 6٪، والسودان بنسبة 1,2٪.

وأضاف يوسف بالقول: «تشير تقديراتنا إلى أن موجودات القطاع المصرفي العربي بلغت حوالي 2,6 تريليون دولار بنهاية العام 2011، وودائعه حوالي 1,45 تريليون دولار، وقروضه حوالي 1,3 تريليون دولار، ورأسماله حوالي 285 مليار دولار. وعليه فقد بلغت نسبة نمو موجودات القطاع المصرفي العربي 4,5٪ خلال عام 2011، وودائعه 6,2٪، وقروضه 5,9٪، ورأسماله 6٪».

وأوضح بقوله: «أما بالنسبة للعام الحالي، فقد حققت معظم القطاعات المصرفية نسب نمو جيدة خلال النصف الأول من العام 2012.وتشير المعلومات المتوافرة إلى أن القطاع المصرفي السعودي قد نما بنسبة 4,9٪ خلال تلك الفترة، والقطري بنسبة 6,4٪، والكويتي بنسبة 4,3٪، والإماراتي بنسبة 4,3٪، والمغربي بنسبة 1,4٪، واللبناني بنسبة 3,8٪، والأردني بنسبة 1٪، والمصري نسبة نمو 3,9٪، واليمني نسبة 11,7٪».

وأشار الى ان المصارف العربية حققت المزيد من التطور على الصعيد الدولي، وذلك بدخول 80 مصرفا عربيا في قائمة أكبر ألف مصرف في العالم التي أعدتها مجلة The Banker الصادرة في يوليو 2012، وبلغت الميزانية المجمعة لهذه المصارف حوالي 1,65 تريليون دولار.

حيث تضمنت القائمة 19 مصرفا إماراتيا، 11 مصرفا سعوديا، 8 مصارف بحرينية، 8 مصارف لبنانية، 9 مصارف كويتية، 8 مصارف قطرية، 5 مصارف مصرية، 5 مصارف عمانية، 3 مصارف أردنية، 3 مصارف مغربية ومصرفا عراقيا واحدا. ولفت رئيس اتحاد المصارف العربية عدنان يوسف الى انه في مقابل نسبة نمو إجمالي للاقتصاد العربي بلغت 4,5٪ خلال العام 2010، بلغت هذه النسبة 3,3٪ خلال العام 2011، ومن المتوقع أن تنخفض إلى 3٪ حتى نهاية العام الحالي (بحسب توقعات صندوق النقد الدولي)، متوقعا ان تسجل دول الخليج متوسط نسبة نمو قدره 4,9٪ خلال العام الحالي.

● بيروت ـ رشيد سنو

بمثابة تنظيف للسوق من الشركات الوهمية والورقية رغم تضرر المساهمين

اقتصاديون لـ «الأنباء»: قرار «التجارة» بإلغاء تراخيص الشركات المخالفة للقوانين خطوة إيجابية.. ولكنه سلاح ذو حدين

محمد النقي

عصام الطواري

م.حسام العتيقي

النقي: إنشاء جهاز في «التجارة» لمراقبة الشركات ومحاسبة مجالس الإدارات المخالفة مطلب ضروري

الطواري: ظاهرة تأخير الشركات تقديم بياناتها المالية وعقد عمومياتها ليست لها علاقة بالأزمة المالية العالمية

العتيقي: فقدان الشفافية في السوق المحلي أثر سلباً على أداء القطاع الخاص والاقتصاد الوطني

أكد اقتصاديون ان القرار الوزاري الصادر من قبل وزارة التجارة والصناعة بشأن إلغاء تراخيص عدد من الشركات التجارية المتأخرة في تقديم بياناتها المالية والمنتهية تراخيصها لمدة تزيد على سنة يعتبر بمنزلة خطوة إيجابية من قبل الوزارة خاصة أن هناك شركات وهمية أو ورقية تحمل رخصا غير مفعلة وتخضع لقانون الشركات، مطالبين «التجارة» بإصدار مزيد من هذه القرارات في الفترة المقبلة.

ووصف البعض القرار بأنه بمثابة سلاح ذي حدين لكونه نظف السوق من تلك الشركات المخالفة وفي الوقت نفسه أضر المساهمين في هذه الشركات، مشيرين الى أن القرار الوزاري قد يريح بعض مجالس الإدارات التي تجعل منه «شماعة» يلقون عليها أخطاءهم بحجة أنهم كانت لديهم نية لتعديل أوضاع هذه الشركات وأن الوزارة لم تتح لهم الفرصة لتعديل أوضاعها، مقترحين معاقبة هذه الشركات المخالفة بالغرامات المالية أو توقيف معاملاتها في الجهات الحكومية للضغط عليها لتعديل أوضاعها.

فقد أكد الخبير الاقتصادي ورئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الكويتية القابضة محمد النقي أن قيام وزارة التجارة والصناعة بإصدار قرار وزاري يقضي بإلغاء تراخيص عدد من الشركات التجارية المتأخرة في تقديم بياناتها المالية والمنتهية تراخيصها لمدة تزيد على سنة خطوة إيجابية تعمل على تنقيح الشركات غير الملتزمة بتقديم بياناتها المالية سواء نتيجة تقاعس من قبل مجالس إداراتها او لسوء أوضاعها. وأضاف النقي ان إلغاء التراخيص التجارية للشركات غير المدرجة وكذلك شطب الشركات المدرجة في البورصة المخالفة للقوانين والتي لم تقدم ميزانياتها المالية أمر ضروري يظهر جدية الوزارة في مراقبتها ومتابعتها لأنشطة الشركات.

وأوضح أن مثل هذه القرارات الوزارية بالرغم من أنها أثرت سلبيا على البعض إلا أن وزير التجارة والصناعة لم يقدم على هذه الخطوة من فراغ وإنما أعد دراسات وأخذ آراء القياديين والمختصين في الوزارة.

ونصح النقي مسؤولي الشركات المخالفة بتعديل أوضاعها، مقترحا على وزير التجارة إنشاء جهاز لمراقبة جميع الشركات وكذلك محاسبة مجالس إدارات بعض الشركات المتورطين في ضياع شركاتهم وتحقيقها خسائر مالية فادحة بشكل متعمد بسبب تهاونهم وتقاعسهم.

ومضى قائلا: ان كثيرا من الشركات لا ينطبق عليها هذه الاتهامات وكما هو معلوم أن التجارة عبارة عن «تحقيق أرباح أو خسائر» وليس جميع الشركات يفترض أن تحقق أرباحا وقد تكون الخسائر ناتجة عن سوء إدارات بحسن نية.

وزاد قائلا: لكن التجاوزات في مجالس الإدارات واستغلال او استخدام صلاحيات أعضاء مجالس الإدارات بشكل سلبي أمر مرفوض جملة وتفصيلا، كما أن هناك مجالس إدارات يصرفون لأنفسهم مكافآت في ظل الخسائر التي تحققها شراكاتهم.

غرامات مالية

من جانبه، أفاد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة رساميل للهيكلة المالية عصام الطواري بأن قيام وزارة التجارة والصناعة بإصدار قرار وزاري يقضي بإلغاء تراخيص عدد من الشركات التجارية المتأخرة في تقديم بياناتها المالية والمنتهية تراخيصها لمدة تزيد على سنة خطوة إيجابية من الوزارة، مشيرا إلى أن هناك شركات وهمية أو ورقية تحمل رخصا غير مفعلة وهي بالنهاية تخضع لقانون الشركات.

وأضاف الطواري أن القضاء على هذه النوعية من الشركات مطلب ضروري، لاسيما ان هناك شركات تبرم عقودا مع جهات دولية مما يستوجب أن تكون هذه الشركات متوافقة مع بنود قوانين الدولة وتتمتع بالصفات القانونية وأن تكون رخصها سليمة.

واقترح الطواري وجود غرامات مالية يتم تطبيقها من قبل الجهات المعنية على مثل هذه الشركات المخالفة بتأخير بياناتها المالية أو عقد جمعياتها العمومية وأن يتم مضاعفة هذه الغرامات المالية في حال عدم استجابة تلك الشركات لتعديل أوضاعها وذلك لحضها على الالتزام بتقديم ميزانياتها للوزارة في الوقت المحدد.

وحول رؤيته عن ظاهرة تأخير تقديم البيانات المالية وعقد العموميات وارتباطها بالأزمة المالية العالمية ذكر الطواري ان شطب الشركات من البورصة أو إلغاء تراخيص الشركات التجارية العاملة في السوق «غير المدرجة» أمر ليس له علاقة بالأزمة الاقتصادية، موضحا أن هذه الشركات تتحمل أوضاع السوق سواء استمرت في عملها بالسوق او توقفت.

وتعليقا منه على شطب عدد من الشركات المدرجة في البورصة خلال الفترة الأخيرة أفاد الطواري بأنه بالرغم من أن قرار شطب الشركات يأتي بهدف تطبيق القانون إلا أنه في الوقت نفسه يعتبر سلاحا ذا حدين خاصة خلال المرحلة الحالية، حيث أضر ذلك بمصالح صغار المستثمرين، مشيرا الى أنه كان بالإمكان منح المستثمرين أو المساهمين فرصة للتخارج من سهم الشركة حتى تأخذ قوى السوق مسارها.

وأضاف الطواري أن هذا القرار يأتي متواكبا مع أمنية أو رغبة بعض ملاك أو الإدارات التنفيذية لهذه الشركات التي تم شطبها لرفع الحرج عنهم بحجة أنهم فعلوا ما باستطاعتهم لانتشال تلك الشركات من تحقيق خسائر وان الوزارة هي التي قامت بشطب شركاتهم وكأن القرار بمثابة شماعة يضع عليها بعض مجالس الإدارات التنفيذية أخطاءهم. واستطرد قائلا: استمرار إدراج الشركة في البورصة يعني أن هناك حاجة للانضباط وتقديم البيانات المالية بشكل منتظم وان موضوع الشطب معناه رفع الحرج عن هذه الإدارات والنتيجة في النهاية تأتي مخالفة للصالح العام أو لمصلحة السوق ويفترض معاقبة هذه الشركات من خلال غرامات مالية على سبيل المثال او توقيف معاملاتها في وزارتي «الشؤون» و«التجارة» وهناك أكثر من طريقة للضغط على هذه الشركات لتعديل أوضاعها.

وبين الطواري أنه من الأهمية بمكان أن تكون هناك نظره عميقة بعيدة المدى لمثل هذه الأمور.

وأنهى الطواري تصريحه قائلا: الكويت تفتقر إلى السرعة في تنفيذ القرارات السياسية بالرغم من تمتعها بوجود كفاءات بشرية.

حراس شخصيون

أما مدير عام شركة حسام العتيقي للتجارة العامة والمقاولات م.حسام العتيقي فقد أكد أن تنفيذ مثل هذه القرارات الوزارية على جميع الشركات دون استثناء مطلب مهم خلال المرحلة المقبلة، مشيرا إلى أن فقدان الشفافية في السوق المحلي يؤثر سلبا على أداء القطاع الخاص والاقتصاد الوطني بشكل عام. وأوضح العتيقي ان من الملاحظ خلال الفترة الأخيرة قيام بعض الشركات المحققة لأرباح بتأخير توزيع تلك الأرباح على المساهمين كذلك تقاعس بعض مدققي الحسابات عن القيام بدورهم من خلال اعتمادهم ميزانيات غير دقيقة وتتسم بعدم إبراز المشكلات وعدم تفعيل محاضر انعقاد الجمعيات العمومية مطالبا الوزارة بالنظر بعين الاعتبار إلى تحفظات مدققي الحسابات.

واستطرد قائلا: لقد حفظ المساهمون الديباجة التي يكتبها مدققو الحسابات في تقاريرهم فهي لا تحوي جديدا ومتكررة في جميع عموميات الشركات منذ سنوات فلابد من أن تكون تحفظاتهم واضحة حتى يسترشد بها المساهمون لمعرفة مواطن الخلل في أداء الشركات.

وبين العتيقي أنه من الملاحظ خلال العامين الماضيين وجود ظاهرة التشاجر والتشابك بالأيدي فيما بين مجالس إدارات بعض الشركات والمساهمين خلال انعقاد الجمعيات العمومية، مرجعا ذلك إلى ضياع الحقوق وعدم محاسبة المخطئين من قبل الجهات المعنية.

وأرجع العتيقي ذلك الى فقدان الشفافية من قبل بعض مجالس الإدارات وعدم وجود قرارات وزارية حاسمة لردع الخارجين عن القانون وتحويلهم للنيابة التجارية.

واقترح العتيقي إنشاء سوق مواز للشركات التي خسرت أكثر من ثلاثة أرباع رؤوس أموالها.

وأعرب العتيقي عن تأييده للقرار الوزاري الصادر من «التجارة» لإلغاء الرخص التجارية للشركات المخالفة للقوانين مطالبا الوزارة بإصدار مزيد من هذه القرارات في الفترة المقبلة.

● عاطف رمضان

«كويت إنرجي» تعلن عن اكتشاف نفطي جديد في خليج السويس

أعلنت شركة «كويت إنرجي» امس عن اكتشاف نفطي جديد في مصر وهو بئر «أحمد-2» الذي يقع في المنطقة «A» في خليج السويس قرب حقل شقير الشمالي الغربي.

وقالت الشركة في بيان صحافي ان الاختبارات الأولية لبئر أحمد-2 أظهرت تدفقات نفطية بمعدل1300 برميل من النفط يوميا، حيث تم اكتشاف النفط أول مرة فيه على مستوى طبقات «الروديس» عند حقل شقير الشمالي الغربي ومنطقة أحمد.

ويعد هذا الاكتشاف الخامس لـ «كويت إنرجي» في امتياز المنطقة «A»، كما أنه الاكتشاف الـ19 للشركة في مصر منذ بدء عملياتها في مصر في عام 2008.

وفي هذا الصدد، قالت الرئيس التنفيذي في شركة «كويت إنرجي» سارة أكبر: «يسرنا الإعلان عن نجاح جديد للعمليات الاستكشافية التي نقوم بها في امتياز المنطقة «A» والتي كانت قد أثمرت في مارس الماضي اكتشاف نفطي آخر وهو بئر غرب أحمد-X1. واليوم، أصبح معدل الإنتاج اليومي من المنطقة «A» هو الأكبر من بين أصولنا المنتجة في مصر، ونتطلع للمزيد من النجاحات التي تصب في مصلحة قطاع الطاقة المصري».

يشار الى أن «كويت إنرجي» هي المشغل للمنطقة «A» من خلال اتفاقية خدمات مبرمة مع الشركة العامة للبترول.وتمتلك «كويت إنرجي» في المنطقة حصة تشغيلية تبلغ 70٪، فيما تمتلك الشركة العمانية المستقلة «بيتروغاز لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز» الحصة المتبقية والبالغة 30٪.

والجدير بالذكر أن «كويت إنرجي» بدأت عملياتها في مصر في عام 2008، وتشغل فيها اليوم ثلاثة مواقع وهي المنطقة A وعقد تطوير برج العرب وامتياز أبو سنان، كما أنها تملك حصصا تشغيلية في موقعين آخرين لا تشغلهما وهما امتياز مساحة وعقد تطوير منطقة شرق رأس قطارة، وتمثل العمليات الإنتاجية المصرية لـ«كويت إنرجي» الحصة الكبرى من إجمالي إنتاج الشركة من حصصها التشغيلية.

سارة اكبر